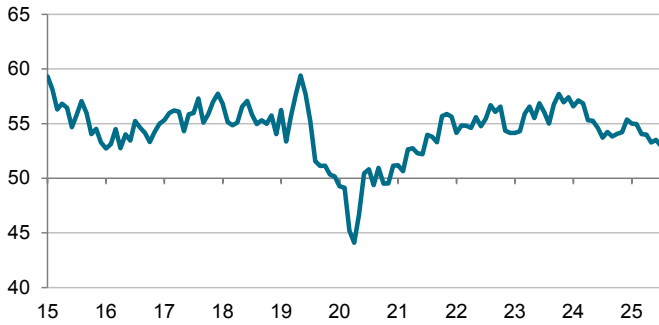


مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات في الإمارات يهبط إلى أدنى مستوى له
في أكثر من أربع سنوات في أكثر من أربع سنوات

يوليو 2025

مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global
المؤشر: معدل موسميًا، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري



جُمعت البيانات خلال الفترة من 10 إلى 25 يوليو 2025.
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global © S&P Global 2025.

تباطؤ نمو الطلب بسبب التوترات الجيوسياسية

استمرار التوسع الحاد للإنتاج

تباطؤ نمو المشتريات مع استمرار ضعف أداء سلسلة التوريد

أشار دراسة مؤشر مدراء المشتريات في الإمارات العربية المتحدة لشهر يوليو إلى أضعف نمو في الأعمال غير المنتجة للنفط منذ شهر يونيو 2021، حيث استمرت التوترات الإقليمية في التأثير على المبيعات. وتأثر نمو التوظيف والمشتريات سلبيًا أيضًا، في حين شهد الإنتاج توسعًا حادًا مع سعي الشركات إلى منع المزيد من التراكم في الأعمال غير المنجزة. وعلاوة على ذلك، أدى معدل التضخم السريع في التكاليف إلى ارتفاع جديد في متوسط أسعار المنتجات والخدمات.

هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) للإمارات المعدل موسميًا التابع لشركة S&P Global - وهو مؤشر مركب يُعدّل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 53.5 في شهر يونيو إلى 52.9 في شهر يوليو، وهو أدنى مستوى له في أكثر من أربع سنوات. ورغم أن القراءة أشارت إلى استمرار تحسن ظروف الأعمال، إلا أن معدل النمو المتوقع كان أضعف من متوسط الدراسة على المدى الطويل.

ويعود هذا الأداء الضعيف إلى حد كبير إلى استمرار تباطؤ نمو الأعمال الجديدة على مستوى الاقتصاد غير المنتج للنفط، حيث أدت التوترات الإقليمية المستمرة إلى تردد بعض العملاء في اتخاذ قرارات إنفاق جديدة. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة أيضًا إلى ضعف النشاط السياحي والظروف غير المواتية الناجمة عن اضطرابات التجارة العالمية. وعلى الرغم من تلقي الشركات طلبات جديدة أعلى مقارنة بالشهر السابق — وسط إشارات إلى مبيعات العملاء وبيئة أسعار داعمة — فإن وتيرة هذا التحسن كانت الأضعف منذ شهر أغسطس 2021.

أسهم تباطؤ زيادة الطلبات الجديدة في تراجع طفيف لمعدل نمو النشاط خلال شهر يوليو، كما ساهمت الضغوط التنافسية المتزايدة في كبح هذا النمو بشكل أكبر. مع ذلك، ظلّ الارتفاع الإجمالي في الإنتاج قويًا، وكان أضعف قليلًا فقط من المتوسط التاريخي. وذكرت بعض الشركات أن الإنتاج ارتفع استجابة لفرص المبيعات الجديدة، وارتفاع دخول العملاء، والتقدم في الاستثمار التكنولوجي، وإتمام الأعمال المعلقة.

وأشارت بيانات الدراسة لشهر يوليو أيضًا إلى تراجع نمو الوظائف في الشركات غير المنتجة للنفط، حيث ارتفعت معدلات التوظيف بشكل طفيف، مُسجلة أضعف ارتفاع لها في أربعة أشهر، بالتزامن مع ارتفاع أكبر في الأعمال المعلقة. وفي الواقع، كان تراكم الأعمال المتأخرة ملحوظًا، حيث تسارع للمرة الأولى منذ شهر يناير، وواجهت الشركات تحديات مستمرة في إنجاز العمل في الوقت المحدد.

وفيما يتعلق بمشتريات مستلزمات الإنتاج، أشارت البيانات إلى تباطؤ في نمو المشتريات، بما يتماشى مع تراجع المبيعات في شهر يوليو. علاوة على ذلك، انخفض مخزون مستلزمات الإنتاج للمرة الثالثة في خمسة أشهر. ويرجع ذلك جزئيًا إلى جهود تسوية الأعمال المتأخرة وبعض التأخير في استلام العناصر الموردة. ورغم تقليص مُد التسليم في المجل، فإن وتيرة التحسن كانت الأبطأ منذ شهر أبريل 2024، ويرجع ذلك، على ما يبدو، إلى بُطء الإجراءات الجمركية وزيادة الطلب على بعض المواد.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"تحسنت ظروف الأعمال في شهر يوليو، لكن معدل النمو كان الأضعف منذ منتصف عام 2021. وكما كان الحال في الآونة الأخيرة، استند الإنتاج إلى الاتجاهات الإيجابية للطلب. ساعدت أحجام الطلبات الجديدة الشركات على التوسع، لكن هذا الاتجاه أخذ في التراجع، حيث تشير أحدث البيانات إلى أضعف ارتفاع في الأعمال الجديدة الواردة منذ ما يقرب من أربع سنوات. وفي حين يربط أعضاء الدراسة هذا التباطؤ جزئيًا بالتوترات بين إيران وإسرائيل، والتي جعلت بعض العملاء مترددين في الإنفاق، كانت هناك أيضًا العديد من التعليقات التي تشير إلى أن الأسواق أصبحت أكثر ازدحامًا، مما يزيد من صعوبة الحصول على الطلبات الجديدة.

"في حال تراجع التوترات الإقليمية، فقد نشهد تعافيًا في نمو المبيعات في الأشهر المقبلة. وسيدعم هذا التعافي أيضًا استقرار الأسعار النسبي، إذ ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف فقط، رغم أن وتيرة الارتفاع بلغت أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر." ومع ذلك، فإن الاتجاهات المستمرة المتمثلة في اشتداد المنافسة، ومحدودية المخزون، وتباطؤ نمو التوظيف، وانخفاض مستوى الثقة نسبيًا بين الشركات المشمولة في الدراسة، تشير إلى أن المخاطر السلبية لا تزال مرتفعة."

PMI®

by S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات في دبي

استعاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي زخمه في شهر يوليو، وسط تعافي نمو الطلب. وارتفع مؤشر مدراء المشتريات في دبي إلى 53.5 نقطة، بعد أن سجل أدنى مستوى له في 45 شهرًا وهو 51.8 نقطة في شهر يونيو، مما يشير إلى تحسن قوي في ظروف التشغيل على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط.

وكان أحد العوامل الرئيسية لتعافي المؤشر هو الطلبات الجديدة، والتي أظهرت تحسنًا أقوى في حجم المبيعات مقارنة بشهر يونيو. وقد شكّل ذلك تباينًا حادًا مع الاتجاه العام في دولة الإمارات، حيث تباطأ النمو. وأفاد كثير من الشركات المشاركة في الدراسة بتحسّن ظروف الأعمال وزيادة استفسارات العملاء الجدد.

ونتيجة لذلك، توسعت الشركات غير المنتجة للنفط في دبي في إنتاجها بأسرع معدل في خمسة أشهر، مع مواصلة الجهود لزيادة العمالة والمخزون. وقد تحسّنت مُدّد تسليم الموردين في شهر يوليو، وإن كان بؤتيرة طفيفة نسبيًا، مع ورود بعض التقارير عن اضطرابات في الشحن.

وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بأسرع وبؤتيرة منذ شهر أبريل، فإن ضغوط التضخم الإجمالية ظلت متواضعة نسبيًا. ونتيجة لذلك، رفعت الشركات غير المنتجة للنفط أسعار مبيعاتها بأبطأ معدل في ثمانية أشهر.

معلومات الاتصال

ديفيد أوين خبير اقتصادي أول	كريتي كورانا الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spgglobal.com	S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +91-971-101-7186 kritikhurana@spgglobal.com press.mi@spgglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسَل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 1000 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطي. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spgglobal.com.

إخلاء مسؤولية

تُؤوّل ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بآلية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو النتيجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.